

تعريف الديمقراطية

حكم الشعب

قد تكون كلمة الديمقراطية معروفة لدى معظم الناس ، غير أنها مفهوم لا يزال يساء استعماله وفهمه عندما تحاول الأنظمة التوتاليتارية والأنظمة الدكتاتورية العسكرية ادعاء أنها تتمتع بتأييد ودعم الشعب بان تلصق بنفسها صفات الديمقراطية .

ولكن قوة مفهوم الديمقراطية تجلت في أحداث تعرب أيما إعراب عن إرادة وتفكير البشر ، وكان لها تأثيرها الضخم في التاريخ من بيركليس في أثينا القديمة إلى فأسلاف هافل في تشيكوسلوفاكيا ، ومن إعلان الاستقلال الذي وضعه توماس جيفرسون في عام ١٧٧٦ إلى آخر خطب اندريه ساخاورف في عام ١٩٨٩ .

الديمقراطية ، حسب تعريف قاموس هي حكم يقيمه الشعب وتكون فيه السلطة العليا مناطة بالشعب ~~وتكون فيه السلطة العليا مناطة بالشعب~~ يمارسها مباشرة أو بواسطة وكلاء عنه ينتخبهم في نظام انتخابي حر .

وكما قال ابراهام لينكولن في عبارته الشهيرة فان الديمقراطية هي " حكم الشعب يقيمه الشعب لخدمة الشعب "

غالبا ما تستخدم كلمتا الديمقراطية والحرية وكأنهما تعنيان الشيء نفسه لكنهما في الواقع ليستا كذلك ، فالديمقراطية هي في الواقع مجموعة أفكار ومبادئ عن الحرية ، غير أنها تتكون كذلك من مجموعة ممارسات وإجراءات تمت صياغتها وقولبتها خلال تاريخ طويل ، حافل بالمعاناة في اغلب الأحيان وباختصار أن الديمقراطية هي القالب المؤسسي للحرية .

ولهذا السبب يمكن القول أن العناصر الأساسية المجربة للحكم الدستوري وحقوق الإنسان والمساواة أمام القانون هي الأمور التي ينبغي على أي مجتمع أن يتمتع بها كي يمكن وصفه بالمجتمع الديمقراطي .

يمكن تقسيم الديمقراطيات إلى فئتين أساسيتين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية ، في الديمقراطية المباشرة يستطيع جميع المواطنين دون أن ينوب عنهم مسؤولون منتخبون أو معينون ، المشاركة في اتخاذ القرارات العامة .

ومن الواضح أن نظاما كهذا لا يكون عمليا إلا في إطار مجموعة صغيرة من الناس - في جمعية محلية أو مجلس قبلي ، على سبيل المثال - أو في وحدة محلية لاتحاد عمالي حيث يستطيع الأعضاء الاجتماع في غرفة واحدة لبحث قضايا واتخاذ قرارات بالإجماع أو بأكثرية الأصوات .

وقد تمكنت أثينا القديمة وهي أقدم ديمقراطيات العالم من ممارسة الديمقراطية المباشرة بجمعية عامة يمكن أن يكون عدد أعضائها قد تراوح بين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ .

شخصاً وهو عددًا قد يكون أكبر ما يمكن جمعه في مكان واحد لممارسة الديمقراطية المباشرة .

أما المجتمع المعاصر بحجمه وتعقيداته ، فلا يوفر كبير فرصة أمام ممارسة الديمقراطية المباشرة وحتى في منطقة نيوانفند الواقعة في شمال شرق الولايات المتحدة ، حيث تعتبر الاجتماعات الشعبية تقليدا مقدسا ، فإن معظم التجمعات السكانية في تلك المنطقة أصبحت كبيرة من حيث عدد أفرادها إلى حد لا يسمح لجميع السكان بالتجمع في مكان واحد وأجراء تصويت مباشر في ما يخص القضايا التي تؤثر في حياتهم .

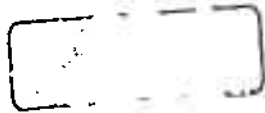
اليوم أصبح أكثر أشكال الديمقراطية شيوعا سواء في مدينة عدد سكانها خمسون ألفا أو دولة عدد سكانها خمسون مليوناً هو الديمقراطية التمثيلية ، التي يقوم فيها الناس بانتخاب مسؤولين لاتخاذ القرارات السياسية . سن القوانين وإدارة البرامج والمشاريع التي تخدم مصلحة الناس وباسم الشعب ، يقوم هؤلاء المسؤولون بمناقشة ودراسة القضايا العامة المعقدة بطريقة مندمجة تتسم بالرؤية وعمق التفكير وشدة الاهتمام وتستلزم وقتا وطاقة لا يتوفران عادة للغالبية العظمى من المواطنين . وتختلف طرق انتخاب مثل هؤلاء المسؤولين اختلافا كبيرا ، فعلى صعيد البلاد ككل مثلا يتم انتخاب أعضاء المجلس التشريعي في مناطق أو دوائر انتخابية يختار كل منها ممثلا واحدا .

وهناك أيضا نظام التمثيل النسبي ، الذي يكون فيه كل حزب سياسي ممثلا في المجلس التشريعي حسب نسبة الأصوات التي يحصل عليها في انتخابات عامة تشمل البلاد ككل ويمكن للانتخابات التي تجري على أساس مناطق والانتخابات المحلية أن تكون على غرار الانتخابات العامة من ناحية شكلها ، أو يمكن أن يكون اختيار ممثلي تلك المناطق أقل رسمية مثل الاتفاق على اختيار شخص ما بدلا من إجراء انتخابات لذلك . وأيا كانت الطريقة المستخدمة فإن المسؤولين العاملين في نظام ديمقراطي تمثيلي يشغلون المناصب في ذلك النظام الديمقراطي باسم الشعب ويظنون مسؤولين عن أعمالهم أمام الشعب .

حكم الأغلبية وحقوق الأقلية

جميع الأنظمة الديمقراطية أنظمة يتخذ فيها المواطنون قراراتهم السياسية بحرية على أساس قاعدة الأغلبية ، ولكن حكم الأغلبية ليس بالضرورة حكما ديمقراطيا : إذ لا يستطيع أحد على سبيل المثال ، أن يصف بالنظام العادل والمنصف نظاما يسمح لنسبة ٥١ بالمائة من المواطنين أن تظلم باسم الأغلبية نسبة الـ ٤٩ بالمائة الباقية من مواطني ذلك المجتمع في المجتمع الديمقراطي ينبغي أن يقترن حكم الأغلبية بضمانات لحقوق الإنسان الفردية ، التي تعمل بدورها على حماية حقوق الاقليات سواء كانت تلك الاقليات اثنية أو دينية أو سياسية ، أو كانت ببساطة مجرد أقلية خسرت النقاش حول تشريع مثير للجدل .

أن حقوق الأقليات لا تعتمد على طيبة وحسن نية الأغلبية ولا يجوز إلغاؤها
بتصويت تفوز به الأغلبية ، أن حقوق الأقلية تحفظ وتضامن لأن قوانين ومؤسسات
النظام الديمقراطي تحمي حقوق كل المواطنين .
كتبت ديان رافيتش ، وهي أستاذة جامعية باحثة ومؤلفة تشغل حاليا منصب
مساعد وزير التربية الأميركي ، في مقالة أعدتها لندوة تتعلق بموضوع التربية
عقدت في بولندا :
عندما تعمل الديمقراطية التمثيلية وفقا لأحكام دستور يحدد سلطات الحكومة
ويضمن الحقوق الأساسية لجميع المواطنين يكون هذا الحكم حكما ديمقراطيا
دستوريا .



أركان الديمقراطية

- سيادة الشعب
- حكم قائم على رضى المحكومين
- حكم الاغلبية
- حقوق الاقلية
- ضمان حقوق الانسان الاساسية
- انتخابات حرة وازمنة
- المساواة امام القانون
- اتساع الاجراءات القانونية المتخذة
- التوريث الدستورية على الحكومة
- التعددية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية
- قيم التسامح والواقعية والتعاون والتوافق والتراخي

وفي مجتمع كهذا تحكم الاغلبية وتكون حقوق الاقليات محفوظة ومصانة بالقانون وبواسطة المؤسسات التي تنشأ تطبيقا لاحكامه . هذه هي العناصر الأساسية لجميع الأنظمة الديمقراطية المعاصرة بغض النظر عما بينها من اختلافات تاريخية وثقافية واقتصادية .

ورغم اختلافاتها الهائلة كدول ومجتمعات يمكن للمرء أن يلاحظ توفر العناصر الأساسية للحكم الدستوري - وهي حكم الاغلبية المقترن بضمانات لحقوق الاقليات والافراد ، وحكم القانون - في كل من كندا وكوستاريكا وفرنسا وبوستوانا واليابان والهند .

المجتمع الديمقراطي

الديمقراطية هي اكثر من مجموعة قواعد واجراءات دستورية تحدد كيفية عمل الحكومة ، في النظام الديمقراطي تكون الحكومة مجرد عنصر يتعايش مع عناصر أخرى في إطار النسيج الاجتماعي المؤلف من العديد من المؤسسات المختلفة والأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات .

ويسمى هذا التنوع بالتعددية ، ويقوم هذا التنوع على أساس فرضية أن هذه المجموعات والمؤسسات المنظمة في مجتمع ديمقراطي لا تعتمد على الحكومة في وجودها وبقائها أو شرعيتها أو سلطتها وصلحياتها .

هناك الآلاف من المنظمات والجمعيات الخاصة تعمل في أي مجتمع ديمقراطي ، بعضها يعمل في نطاق محلي وبعضها على صعيد البلاد ككل ويعمل الكثير منها كحلقة ربط واتصال بين الافراد والمؤسسات الحكومية أو الاجتماعية الكثيرة والمعقدة . وتقوم هذه المنظمات والجمعيات بأدوار لا تقوم بها الحكومة

كما توفر لأفراد المجتمع فرصا لممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم كمواطنين في نظام ديمقراطي . هذه المجموعات تمثل مصالح أعضائها بطرق متعددة - عن طريق تأييد مرشحين في الانتخابات ، ومناقشة قضايا معينة ومحاولة التأثير على القرارات السياسية وعبر هذه المنظمات يمكن للأفراد أن يجدوا سبلا لهم للمشاركة الفعلية في عمل الحكومة كما في شؤون مجتمعاتهم .

والأمثلة على هذه المنظمات عديدة ومتنوعة ومنها مثلا الجمعيات الخيرية والدينية ، الجمعيات والمؤسسات التي تهتم بالبيئة وتلك التي تهتم بالأحياء السكنية ومصحة السكان ، والنقابات المهنية والاتحادات العمالية . أما في المجتمع الذي يقوم فيه حكم استبدادي ، فتكون جميع هذه المنظمات تقريبا خاضعة لسلطة الحكومة ورقابتها كما أنها تكون مرخصا لها بالعمل من قبل الحكومة ومسيرة منها غير أن سلطات الحكومة في النظام الديمقراطي فمحددة بوضوح ومحدودة جدا ونتيجة لذلك فإن المنظمات والجمعيات الخاصة تكون غير خاضعة لسيطرة الحكومة ، بل أن العديد منها يقوم بممارسة ضغوطه على الحكومة ويسعى إلى محاسبتها عن أعمالها .

كما أن هناك مجموعات أخرى كذلك المهتمة بالشؤون الفنية وممارسة الشعائر الدينية والأبحاث العلمية أو غيرها من الاهتمامات قد تختار إلا يكون لها أي اتصال أو علاقة تذكر مع الحكومة .

ويستطيع المواطنون في هذا الإطار الخاص من المجتمع الديمقراطي استكشاف إمكانيات الحرية ومسؤوليات حكم الذات دون أية ضغوط من الدولة التي قد تكون شديدة الوطأة في ذلك .



الحقوق غير القابلة للتصرف بها ، كما صاغها فلاسفة عصر التنوير في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، هي حقوق طبيعية وهبها الله للبشر ، ولا تزول هذه الحقوق عندما يقوم مجتمع مدني ولا يجوز لمجتمع أو حكومة ما إلغاء هذه الحقوق أو جعلها " قابلة للتصرف بها " .

والحقوق غير القابلة للتصرف تتضمن حرية الكلام والتعبير ، حرية الديانة والمعتقد ، حرية الاجتماع وحق التمتع بالحماية المتساوية أمام القانون وليست هذه قائمة جامعة شاملة بالحقوق التي يتمتع بها المواطن في نظام ديمقراطي -- إذ أن المجتمعات الديمقراطية تؤكد أيضا على حقوق مدنية أخرى كحق المدعي عليه بمحاكمة عادلة مثلا - ولكنها تمثل الحقوق الأساسية التي ينبغي على أي حكم ديمقراطي أن يحميها ويدعمها .

وحيث أن هذه الحقوق موجودة بذاتها وبالاستقلال عن الحكم والحكومة فإنه لا يجوز إلغاؤها بتشريع ما ، كما أن مصيرها لا تقرزه نزوة أغلبية انتخابية ، أن التعديل الأول للدستور الأميركي ، على سبيل المثال لا يمنح حرية العبادة أو الصحافة للشعب ، بل أنه يحظر على الكونغرس إصدار أية قوانين تتعرض لحرية الكلام أو العبادة أو الاجتماع .

وتختلف بالطبع صياغة القوانين والأنظمة والإجراءات المتعلقة بهذه الحقوق الإنسانية الأساسية بين مجتمع وآخر ، إلا أنه تقع على عاتق كل نظام ديمقراطي مهمة بناء الهياكل الدستورية والقانونية والاجتماعية التي تضمن حمايتها .

سـم حرية الكلام

حرية الكلام هي عصب الحياة لأي نظام ديمقراطي فالتحاور والنقاش والتصويت والاجتماع والاحتجاج والعبادة وضمن العدالة للجميع ، كل هذه أمور تعتمد على التدفق الحر للكلام والمعلومات .. يقول الكاتب الكندي باتريك ويلسون ، مؤلف حلقات المسلسل التلفزيوني " الكفاح من اجل الديمقراطية " ، أن " الديمقراطية هي الاتصال : هي تحدث الناس إلى بعضهم البعض عن مشاكلهم المشتركة ورسم مصير مشترك ، وقبل أن يستطيع الناس حكم أنفسهم ينبغي أن يكونوا أحرار في التعبير عن آراءهم " .

ويعيش المواطنون في النظام الديمقراطي مقتنعين بأنه من خلال التبادل الحر للأفكار والآراء تنتصر في النهاية الحقيقة على الباطل ، ويمكن فهم قيم الآخرين بشكل أفضل ، وتتحدد في شكل أوضح مجالات التفاهم ، ويفتح سبيل التقدم وكما زاد قدر هذا التبادل كلما كان ذلك أفضل ، ويقول الكاتب الأميركي : أي . بي . وايت : " أن الصحافة في بلدنا الحر هي صحافة موثوقة ومفيدة لا بسبب طبيعتها الطبيعية بل بسبب تنوعها الكبير ، وما دام هناك عدد كبير من أصحاب المؤسسات الصحفية ، كل يحاول تبيان تطوره من حقيقة تتوفر لنا نحن الشعب فرصة أفضل لمعرفة الحقيقة والخروج من الظلمة ... ففي كثرة العدد سلامة :

والتي وعلى عكس ما يحصل في الدول ذات أنظمة الحكم الاستبدادية ، لا تتحكم
الحكومات الديمقراطية بمحتوى الكلام المكتوب أو المحكي ولا تمليه أو تفرض
رأيها فيه ، فالديمقراطية تعتمد على مواطنين متعلمين مطلعين واعين يمكنهم
حصولهم على أكبر قدر ممكن من المعلومات من المشاركة بأكبر وأوفى شكل
ممكن في الحياة العامة لمجتمعهم الجيل يولد اللامبالاة .. والديمقراطية تزدهر
معتمدة على طاقة مواطنين يشد أزرها تدفق حر للأفكار والمعلومات والآراء
والتكهنات .

لكن ما الذي ينبغي على الحكومة أن تفعله في الحالات التي تقوم فيها وسائل
الإعلام أو غيرها من المنظمات والمؤسسات بإساءة استخدام حرية الكلام
بمعلومات هي في رأي الأغلبية معلومات غير صحيحة أو كريهة أو غير مسؤولة
أو يمجها الذوق السليم ؟ الجواب في شكل عام هو : إلا تفعل شيئا . . .
فليس من عمل الحكومة أن تحكم على مثل هذه الأمور وبشكل عام تتم مداواة
نقائص حرية الكلام بالمزيد من حرية الكلام ، وقد يبدو هذا الكلام متناقضا ، لكن
على الديمقراطية باسم حرية الكلام أن تدافع عن حق الجماعات والأفراد الذين
يدعون إلى اتباع سياسات غير ديمقراطية مثل كبت حرية الكلام .
فالمواطنون في مجتمع ديمقراطي يدافعون عن هذا الحق انطلاقا من قناعة
بان الحوار المفتوح يؤدي في نهاية المطاف إلى مزيد من جلاء الحقيقة والتي
أعمال أكثر حكمة وبصيرة مما كان ليحصل لو كبتت حرية الكلام وكم فاه
المعارضة .

وإضافة إلى ذلك فإن المدافع عن حرية الكلام يجادل بالقول أن كبت الكلام
الذي أجده مضايقا أو مزعجا لي اليوم يمكن أن يكون خطرا على ممارستي حرية
الكلام غداً وقولي أشياء قد تعتبرها أنت أو سواك مضايقة أو مزعجة .
ومن الأقوال المعروفة المدافعة عن هذا الرأي واحد للفيلسوف الإنكليزي جون
ستيورات ميل ، الذي جاء في مقالة كتبها في عام ١٨٥٩ بعنوان " عن الحرية "
أن جميع الناس يتأذون عندما يتم كبت الكلام : " إذا كان الرأي صحيحا فإنهم
يحرمون من فرصة مبادلة الخطأ بالحقيقة وإذا كان غير صائب فإنهم يخسرون
المفهوم الأوضح والتعبير الأكثر حيوية للحقيقة الذي يفرزه اصطدامها بالخطأ " .
والحق الموازي لحرية الكلام هو حق الناس في الاجتماع والمطالبة بطريقة سليمة
أن تسمع الحكومة مطالبهم ، فيدون هذا الحق في الاجتماع والاستماع إلى
المطالب والتظلمات تفقد حرية الكلام قيمتها ، ولهذا السبب تعتبر حرية الكلام
مرتبطة ارتباطا وثيقا ، أن لم تكن مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بحرية التجمع
والاحتجاج والمطالبة بالتغيير ويجوز للحكومات الديمقراطية أن تنظم توقيت
ومكان عقد المهرجانات السياسية والمسيرات محافظة على الهدوء والنظام غير

انه لا يجوز لها استخدام هذه السلطة لكي لا احتجاج أو لمنع جماعات المعارضة
من اذاع صوتها للاعبور

الحرية والإيمان

الحرية الدينية ، أو بشكل اعم حرية الضمير والمعتقد ، تعني إلا يفرض على
أي شخص أن يعتنق أي دين أو معتقد رغما عنه .

وإضافة إلى ذلك لا تجوز معاقبة أي شخص بأية طريقة كانت بسبب تفضيله
دينا على غيره أو اختياره إلا يعتنق أي دين أو عقيدة دينية أبدا ، والدولة
الديمقراطية تقر بان الإيمان الديني لأي شخص هو أمر شخصي جدا .

ومن ناحية متصلة بهذه ، تعني الحرية الدينية انه لا يجوز للحكومة أن تحمل
أحدا بالإكراه على القبول بمذهب أو دين ما باعتباره مذهب أو دين الدولة ، ولا
يجوز أن يرغم الأطفال على الذهاب إلى مدرسة دينية معينة ، كما لا يجوز إلزام
أحد بالمشاركة في شعائر دينية معينة ، أو الصلاة أو المشاركة في نشاطات دينية
رغما عنه .

ولأسباب منها تقاليد متبعة منذ أمد بعيد أو أمور لها تاريخها الطويل ، يعتمد
العديد من الدول الديمقراطية رسميا مذاهب أو ديانات تتلقى دعما من الدولة .
غير أن هذا الواقع لا يحل الحكومات من مسؤولية حماية حرية الأشخاص
الذين يؤمنون بمعتقدات تختلف عن الدين الذي تعتمده الدولة رسميا .

المواطنة : حقوق ومسؤوليات

تقوم الأنظمة الديمقراطية على أساس المبدأ القائل أن الحكم يقوم لخدمة
الشعب ، لا أن الشعب موجود لخدمة الحكم وهذا يعني أن الناس يكونون
مواطنين في الدولة الديمقراطية لا اتباعا أو عبدا لها .

وفي حين أن الدولة تحمي حقوق مواطنيها فان المواطنين بدورهم يمنحون
الدولة ولاءهم ، أما في ظل الحكم الاستبدادي فان الدولة بحكم أنها كيان منفصل
عن المجتمع تستلزم من الناس الولاء والخدمة دون أي موجب يقضي بضمان
موافقتهم على أعمالها .

وعندما يقترح المواطنون في دولة ديمقراطية ، فانهم إنما يمارسون حقهم ،
ويتحملون مسؤولياتهم لتقرير من سيحكم باسمهم ، أما في دولة استبدادية فان عمل
الاقتراع هذا إنما يستخدم لإضفاء صفة الشرعية على اختياراتهم من قبل النظام
الحاكم في تلك الدولة أن الاقتراع في مجتمع كهذا لا يتضمن ممارسة أي حق ولا
أية مسؤولية من قبل المواطنين ، بل أن ما يحدث هنا هو مجرد تبيان بالإكراه
للتأييد الشعبي الذي يتمتع به الحكم .

وكذلك فان المواطنين في نظام ديمقراطي يتمتعون بحق الانضمام إلى
منظمات وجمعيات ومؤسسات من اختيارهم تكون مستقلة عن الحكومة ويحق
المشاركة بحرية في مناقشة وتقرير شؤون الحياة العامة في مجتمعهم ، وفي نفس

الوقت ينبغي لأعلى المواطنين أن يتحملوا مسؤولية ما يترتب على مثل هذه المشاركة - أي أن يتفقدوا أنفسهم ويصبحوا على اطلاع ومعرفة ودراية بالقضايا المطروحة وأن يظهروا تفهما في التعامل مع أولئك الذين تختلف آراؤهم عن آراءهم والتبازل أحيانا عن بعض ما كانوا يتمسكون به عندما تقتضي الضرورة التوصل إلى اتفاق .

أما في الدولة الاستبدادية فتكون المنظمات التطوعية أما قليلة أو معدومة كليا وهذه المنظمات والجمعيات أن وجدت ، لا تعمل كوسائل تمكن الأفراد من التفاوض أو مناقشة قضايا مطروحة أو من إدارة شؤونهم بأنفسهم ، بل تستخدم كجهاز آخر من أجهزة الدولة لإبقاء رعاياهم في وضع الرضوخ والطواعية .

وتوفر الخدمة العسكرية مثلا آخر عن اختلاف الحقوق والمسؤوليات في المجتمعات الديمقراطية وغير الديمقراطية يمكن مثلا ، لسولتين مختلفتين أن تفرضوا على الشباب من مواطنيها قضاء فترة من الخدمة العسكرية في زمن السلم . في الدولة الاستبدادية يفرض هذا الواجب من طرف واحد أما الدولة الديمقراطية فان مثل هذه الفترة من الخدمة العسكرية هي واجب يقوم مواطنو المجتمع بأدائه بموجب قوانين تسنها الحكومة التي انتخبوها هم ، وفي كل من المجتمعات قد تكون الخدمة العسكرية في زمن الحرب أمرا غير محبب من قبل الأفراد ، إلا أن المواطن الجندي في النظام الديمقراطي يقوم بأداء خدمته العسكرية مدركا انه إنما يؤدي واجبا فرضه مجتمعه على نفسه بحرية .

إضافة إلى ذلك فان أفراد المجتمع الديمقراطي يملكون سلطة القيام بعمل جماعي لتغيير هذا الالتزام : مثل إلغاء الخدمة العسكرية الإلزامية وإقامة جيش تطوعي كامل كما فعلت الولايات المتحدة ودول غيرها أو تغيير أمد فترة الخدمة أما التمييز بين الفئات المختلفة من الحقوق فهو قضية أخرى هناك اتجاه في الأونة الأخيرة ، خصوصا بين أوساط المنظمات الدولية إلى زيادة قائمة حقوق الإنسان الأساسية .

وقد أضافت هذه المنظمات إلى الحريات الأساسية المتمثلة في حرية الكلام والمعاملة المتساوية أمام القانون حق التوظيف والتعليم وحق الإنسان في إشهار ثقافته وجنسيته وحق التمتع بمستويات معيشة لائقة هذه كلها أمور مهمة ، لكنها عندما تكتسب وضع الحقوق ويبدأ الناس اعتبارها كذلك ، فإنها تنزع إلى تقليل قيمة ومغزى الحقوق المدنية والإنسانية الأساسية كما أنها تقلل من وضوح الفرق بين الحقوق التي يتمتع بها جميع الناس وبين الأهداف التي يصبو الأفراد والمنظمات والحكومات إلى تحقيقها والعمل في سبيلها .

أن الحكومات تحمي الحقوق غير القابلة للتصرف ، مثل حرية الكلام عن طريق الامتناع عن عمل ما يضير - عن طريق قيود منروضة على أعمالها أما

تمويل قطاع التعليم وتوفير الرعاية الصحية أو ضمان التوظيف فتتطلب العكس تماما : التعاطي النشط من قبل الحكومة في الترويج لسياسات وبرامج معينة .
أن الحق بالرعاية الصحية الكافية والحق بتوفر الفرص التعليمية يجب أن يكونا حقين يتمتع بهما كل طفل لدى ولادته ولكن الحقيقة المحزنة هي أن الأمر ليس كذلك ، كما أن قدرة المجتمعات على تحقيق مثل هذه الأهداف تختلف اختلافا كبيرا بين بلد وآخر .

وبتحويل كل طموح إنساني إلى حق فإن الحكومات تجازفة بزيادة قدر التشكيك في حقوق الإنسان الأساسية والتسبب في عدم احترام جميع حقوق الإنسان .

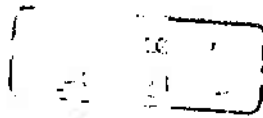
حكم القانون

المساواة والقانون

أن حق المساواة أمام القانون أو حق الحصول من القانون على حماية متساوية كما يشار إليه في غالب الأحيان هو حق أساسي يتوفر في أي مجتمع عادل ديمقراطي .

وسواء كان المرء غنيا أو فقيرا ، أو ينتمي لغالبية اثنية أو أقلية دينية ، أو حليفا سياسيا للدولة أو معارضا لها فإن الجميع لهم حق التمتع بالحماية المتساوية أمام القانون .

ولكن الدولة الديمقراطية لا تستطيع ضمان أن تعامل الحياة الجميع بالتساوي ، وهي ليست مسؤولة عن عمل ذلك ومع ذلك فإن الخبير في القانون للدستوري جون فرانك يقول : " ينبغي على الدولة مهما كانت الظروف ، إلا تفرض أي مزيد من اختلال المساواة بل يجب أن يكون لزاما عليها أن تتعامل بشكل منصف ومتساو مع جميع مواطنيها " .



ليس هناك من هو غير خاضع لسلطة القانون الذي هو ، أساسا من صنع الناس وليس شيئا مفروضا عليهم ومواطنو الدولة الديمقراطية يطيعون القانون لأنهم يدركون انهم إنما يطيعون أنفسهم ، مع أن ذلك يتم بطريقة غير مباشرة لان القانون من صنعهم هم ، وعندما توضع القوانين من قبل أناس يتعين عليهم أن يطيعوها يكون ذلك في صالح القانون والديمقراطية على حد سواء .

الإجراءات القضائية

يشير فرانك إلى انه في كل مجتمع عبر التاريخ يتمتع أولئك الذين يديرون نظام القضاء الجزائي بسلطة تنطوي على إمكانية إساءة استخدام تلك السلطة والتعسف والطغيان ، فباسم الدولة جرى سجن أناس وتم الاستيلاء على ممتلكاتهم وعرضوا للتعذيب والنفي واعدموا دون مبرر قانوني - بل ، وفي غالب الأحيان ، دون أن توجه إليهم اتهامات رسمية أبدا والمجتمع الديمقراطي لا يقبل أو يتحمل إساءة استخدام السلطة بهذا الشكل .

ينبغي أن تكون لكل دولة السلطة الكافية للحفاظ على النظام والأمن ومعاقبة من يرتكبون أعمالا جرمية غير انه ينبغي أن تكون القوانين والإجراءات التي تطبق الدولة قوانينها بواسطة معنة وواضحة ، وليست سرية أو اعتباطية كيفية أو خاضعة للاستغلال السياسي من قبل الدولة .

ما هي المستلزمات الأساسية التي يجب توفرها في الإجراءات القضائية

الواجبة الاتباع في نظام ديمقراطي ؟

① لا يجوز اقتحام منزل أحد وتفتيشه من قبل الشرطة دون إذن من المحكمة يبين أن هناك ما يستوجب مثل هذا التفتيش أن قرع الأبواب في منتصف الليل من قبل رجال الشرطة السرية هو ممارسة لا مكان لها في النظام الديمقراطي .

② لا يجوز توقيف (اعتقال) أي شخص دون توجيه تهمة رسمية مكتوبة تحدد ماهية العمل المخالف للقانون الذي ارتكبه هذا الشخص . وليس للأشخاص الحق في معرفة ماهية الأعمال الجرمية المنسوبة إليهم وحسب ، بل انه ينبغي أيضا إطلاق سراحهم فوراً إذا تبينت المحكمة أن التهم الموجهة إليهم لا أساس لها من الصحة أو أن عمل التوقيف أو الاعتقال كان غير مشروع .

③ لا يجوز توقيف أو اعتقال المتهمين بارتكاب جرائم مددا طويلة دون محاكمة ولهؤلاء الحق في محاكمات عاجلة علنية والحق في مواجهة متهمهم ومساءلتهم . السلطات المعنية ملزمة بإطلاق سراح الموقوف بكفالة أو إطلاق سراحه بشرط انتظارا لمحاكمته إذا لم يكن هناك احتمال في أن يعمد المتهم إلى الهرب أو إلى ارتكاب جرائم أخرى أن العقاب " الشديد القسوة وغير العادي " كما تحدده قوانين المجتمع وتعاليدته ليس جائزا أيضا .

④ لا يجوز إرغام أحد على الإدلاء بشهادة تعود عليه بالضرر ويجب أن يكون حظر الاعتراف غير الطوعي بارتكاب عمل جرمي ما حظرا مطلقا ونتيجة لذلك لا

يجوز للشرطة في أي ظرف من الظروف استخدام التعذيب أو إساءة المعاملة الجسدية أو النفسية للحصول على اعتراف من المشتبه بهم أن أي نظام قضائي يمنع الأخذ باعترافات يتم بواسطة الإكراه إنما يقلل فورا مما لدى رجال الشرطة من حوافز لاستخدام التعذيب أو التهديد أو غيرها من أشكال الإكراه للحصول على المعلومات لأن المحكمة لن تقبل مثل هذه المعلومات كأدلة وقت المحاكمة لا يجوز اتهام ومحاكمة أي شخص بنفس الجريمة مرتين ، فلا يجوز مطلقا توجيه التهمة مرة أخرى إلى شخص تمت محاكمته بجريمة ما وتبينت المحكمة أنه غير مذنب .

وبسبب إمكانية إساءة استخدام مثل هذه القوانين من قبل السلطات تكون ما تسمى بالقوانين ذات المفعول الرجعي محظورة أيضا وهذه قوانين يتم سنها بعد حصول واقعة أو وقائع ما كي يتسنى اتهام شخص ما بارتكاب عمل جرمي مع أن عمله لم يكن مخالفا للقانون في وقت قيامه به .

ومن الأساليب الشائعة في الأنظمة الاستبدادية أن تتهم الحكومة معارضيه بالخيانة العظمى ، ولهذا السبب ينبغي تعريف جريمة الخيانة العظمى بشكل دقيق ضيق كي لا تستخدم وسيلة لكبت انتقاد الحكومة .

على أن أيا من هذه القيود لا يعني أن تكون الدولة تفتقر إلى السلطة اللازمة لتطبيق القانون ومعاقبة المخالفين بل على العكس فإن النظام القضائي الجزائي في مجتمع ديمقراطي يكون فعالا بقدر ما يرى الناس في تطبيقه بأنه نظام عادل ويحمي حقوق الأفراد .

كما يحمي الصالح العام ويمكن اختيار القضاة أما بالتعيين أو بالانتخاب ويمكن ليؤلاء شغل مناصبهم القضائية أما لمدة محددة أو مدى الحياة ومنها كانت الطريقة التي يتم اختيارهم بها فإن من الضروري أن يكونوا مستقلين عن السيادة التنفيذية للبلاد ضمانا لنزاهتهم وتجردهم .

ولا تجوز إقالة القضاة من مناصبهم لأسباب تافهة أو أسباب سياسية إنما يجوز ذلك فقط في حال ارتكابهم جرائم خطيرة أو إساءتهم التصرف وفي تلك الحالات يتوجب اتباع أصول وإجراءات محددة رسمية في توجيه الاتهام والمحاكمة (من قبل الهيئة التشريعية مثلا) .

الأساس

الأساس الذي يرتكز إليه الحكم الديمقراطي هو الدستور وهو البيان الرسمي الذي يحدد موجبات الحكم الأساسية والقيود المفروضة عليه وما عليه أن يتبعه من إجراءات وما لديه من مؤسسات ودستور أي بلد هو القانون الأسمى للبلاد وكل مواطني البلد يخضعون لأحكامه وعلى أقل تقدير ، فإن الدستور الذي يصاغ عادة في وثيقة مكتوبة واحدة يرسي سلطة حكومة البلاد ويوفر ضمانات حقوق الإنسان الأساسية ويحدد الإجراءات الأساسية لعمل الحكومة وبالرغم من اتسام الدساتير

بالديمومة والعظمة وشدة الأهمية ، فإنه يجب أن يكون في المقذور تغييرها
وتكييفها إذا أريد لها أن تكون أكثر من تحف قديمة رائعة .
ويتألف أقدم الدساتير المكتوبة في العالم ، وهو دستور الولايات المتحدة ، من
سبع مواد قصيرة وستة وعشرين تعديلا ، ولكن الوثيقة المكتوبة ليست سوى
الأساس لقدر هائل من القرارات القضائية والقوانين والقرارات الرئاسية
والممارسات التقليدية تجمع خلال المائتي سنة الماضية ، وأبقى الدستور الأميركي
حيا وفعالا في حياة الولايات المتحدة ومتماشيا مع تطورها .
أن هذا النمط من تطور الدساتير وتغييرها يحدث في كل نظام ديمقراطي ،
و هناك على العموم مدرستان فيما خص عملية تعديل أو تغيير دستور بلد ما ،
إحدى هاتين المدرستين تقول بتبني إجراءات تعديل صعبة تتطلب العديد تقول
بتبني إجراءات تعديل صعبة تتطلب العديد من الخطوات وأغلبية كبيرة ، ونتيجة
لهذا فإن الدستور نادرا ما يتم تعديله أو تغييره . ولا يتم ذلك إلا في حال وجود
أسباب في غاية الأهمية وبشرط أن يتمتع ذلك التعديل بتأييد شعبي كبير جدا .
أما الطريقة الأسهل لتعديل الدستور ويلجأ إليها العديد من الدول ، فتتمثل في
إمكانية تبني أي تعديل للدستور بمجرد موافقة المجلس التشريعي على ذلك التعديل
وإقراره من قبل الناخبين في الانتخابات التالية .
والدساتير القابلة للتعديل والتغيير بهذه الطريقة يمكن أن تكون وثائق طويلة
تضم بنودا محددة جدا لا تختلف كثيرا عن سائر تشريعات وقوانين البلاد .
وليس هناك دستور كالدستور الأميركي الذي كتب في القرن الثامن عشر كان
يمكن أن يبقى دون تغيير أو تعديل حتى أواخر القرن العشرين ، وكذلك لن يبقى
دستور مطبق اليوم قائما في القرن القادم إذا لم يكن في المقذور تغييره أو تعديله
إنما مع بقائه متشبها بمبادئ الحقوق الفردية والإجراءات القضائية الواجبة الاتباع
.. واختيار الحكومة بموافقة المحكومين .

١٠